وجهات نظر نسوية حول
الاقتصاد المناصر للبيئة
في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

سمية البعوشي

النسوية السياسية
POLITICAL FEMINISM
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

عن الكاتبة

سـمية البعوشـي مقاولة ومنسـقة لمشـروع الديموقراطية التشـاركية بمركز أبحاث جامعة موندیا بوليس Université Mundiapolis. البعوشـي مكونـة في التواصـل ومقاربـة النـوع، وعضـوة سـابقة بالهيئة الإدارية لشـبكة العمـل المناخي بالوطـن العربـي Climate Action Network Arab World، وعضوة المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسـان، ورئيسـة جمعية نسـاء بلادي للتنمية والسـياحة بالمغرب. تتمتع البعوشي بخبرة ٣٠ سـنة من العمل الجمعوي، وقد اختارتهـا الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدولية USAID لتكون من بين ٥٠ شـخصية الأكثـر تأثيراً في المغرب (٥٠ سـنة... ٥٠ شـخصية). هي خبيرة في التغيرات المناخية وسياسـات النوع الاجتماعي، وكذلك خبيرة في سياسـات إدماج الشباب، وقد حاضرت في عدة لقاءات بمؤتمرات الأطراف للأمم المتحدة الخاص بالتغيرات المناخية وبالملتقيات الإقليمية سواء مع اليونسـكو UNESCO أو الاسـكوا ESCWA. وهي عضو بهيئة المسـاواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وكذلك عضو بلجنة محاربـة العنـف ضـد المرأة، وعضو بلجنة المبادرة الوطنية للتنمية البشـرية بالمغرب. سـاهمت في عدة برامج من أجل التمكين الاقتصادي والسياسي والقانوني للمرأة وخاصة المرأة الريفية.

مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد: 6107-11 رياض الصلح
بيروت 2210-1107 ، لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة. لايمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

تدقيق لغوي: رنا سعادة
تصميم: روائد عيسى ،ومي غيبة fabrika.cc @
رسومات: روائد عيسى

جدول المحتويات

القسم الأول — صفحة ٢

تقديم

القسم الثاني — صفحة ٥

التطورات والطرق الحديثة العالمية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة والانتقال إلى الاقتصاد المناصر لها

القسم الثالث — صفحة ٩

التحديات الرئيسية للاقتصاد المناصر للبيئة في المنطقة، من منظور نسوي ومنظور العدالة الاجتماعية

القسم الرابع — صفحة ١٣

وجهات نظر نسوية حول الاقتصاد المناصر للبيئة: دافع النقاش

قائمة المراجع — صفحة ١٦

القسـم الأول

تقديم

أصبـح العالـم يواجـه تحديـات بيئيـة كبيرة، وذلـك نتيجة التحـول الديموغـرافي والنمو السـكاني والتمـدن، وكذلك نتيجة النمط الاقتصادي الذي يعتمد على النفط، ويستلزم الضغط على الموارد الطبيعية، ويسرّع من وتيرة التغيرات المناخيـة. وقد أدى هذا إلى تواتـر الظواهر القصوى والزيادة في حدتها، إذ يمكن ملاحظتها في ذوبان الكتل الجليدية، والحرائـق المتكـررة للغابـات، والفيضانـات والتصحـر والجفـاف طويـل الأمد....كمـا أصبـح النمـط الاقتصـادي الصناعي والاسـتهلاكي يسـاهم من جهة في ارتفاع نسـبة التلوث في الهواء والماء والتربة، ويكرّس، من جهة أخرى، الفوارق الاجتماعية وعدم المسـاواة والإقصاء والتهميش والفقـر لـدى الفئات الهشـة وخصوصـاً النسـاء. إذ يعيش أكثر من ٢.٧ مليار نسمة تحت عتبة الفقر، ٧.% منهم من النسـاء. ولقـد دفعت هـذه النتائج العالم أن يتسـاءل عن جدوى الاسـتمرار في هذا النمـط الاقتصادي عوض التوجه نحـو اقتصـاد أكثـر اسـتدامة، يرتكـز عـلى العدالـة البيئية ويراعي حقوق الأجيال القادمة.

ويعتبـر مفهـوم العدالـة البيئيـة مفهومـاً شـاملاً لقضايا البيئـة، يتضمـن علاقـة الإنسـان ببيئتـه الطبيعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة، كمـا أنـه مرتبـط أساسـاً بالعدالة الاجتماعيـة وحقـوق الإنسـان، وقـد عرّفـت وكالـة حماية البيئـة الأمريكيـة US Environmental Protection Agency العدالـة البيئيـة عـلى أنهـا "المعاملـة العادلة والمشـاركة الفعالة لجميع الناس—بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الأصـل أو الدخـل—في تطويـر وتنفيـذ وإنفـاذ القوانيـن واللوائـح والسياسـات البيئية. يمكـن تحقيق هذا الهدف عندمـا يتمتـع كافـة النـاس بنفـس درجـة الحمايـة مـن المخاطـر البيئيـة والصحيـة، وبالتسـاوي في الوصـول إلى عملية صنع القرار للحصول على بيئة صحية، حيث يمكن العيش والتعلم والعمل".[1]

وفي منطقة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا، تبدو نتائـج النمـو الاقتصـادي وسياسـات التنميـة الاجتماعيـة، في مجال إحداث فرص العمل وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافيـة، محـدودة جداً. لـذ أصبح من الضروري إعـادة توجيـه النمـاذج الاقتصـادية في المنطقة نحـو اقتصـاد مناصـر للبيئـة، مدمـج، قـادر عـلى توفيـر فـرص عمـل، وتقليـص نسب الفقـر وعدم المسـاواة بين الجنسين. إذ يقـدّر البنك الـدولي The World Bank التكاليـف الاقتصادية للتدهـور البيئـي بيـن ٢.١% من إجمـالي الناتـج المحلي في تونـس إلى ٧.١% في إيـران، وتنتقـل آثـار هـذه التكاليـف المرتفعـة إلى منظومـة الماليـة العامـة، وميزانيات الأسـر المعيشـية، وقـدرة اقتصـادات المنطقة على المنافسـة، بالإضافـة إلى تأثيرهـا عـلى العدالـة والإنصـاف فيمـا بيـن الأجيال المتعاقبة.[2]

ولمواجهـة هذه التحديات اتجهت عدة دول في المنطقة نحـو اقتصـاد مناصـر للبيئـة، وذلـك بوضـع سياسـات واستراتيجيات وخطط وبرامج للتنمية المستدامة، تشمل الطاقات المتجددة والنقل المستدام والبناء الأخضر وإدارة المياه ...فوضعت كل من المغرب والأردن والإمارات برامج اسـتثمارية ضخمة لإنتاج الطاقة الشمسـية وطاقة الرياح، وإنشـاء مـدن مسـتدامة، حيث يطمـح المغـرب، مثلاً، إلى إنتاج ما يقارب نصف باقته الطاقية من الطاقات المتجددة بحلول سـنة ٢٠٣٠. كما قامت بعض الدول برفع الدعم عن المحروقـات، وبالاسـتثمار في التطهير السـائل والتطهير الصلـب، كإعادة تدوير النفايات، كما عمدت إلى أسـاليب ريّ أقل هـدراً للمياه، كالريّ بالتنقيـط الموضعي. إلا أن هذه الخطط والاسـتراتيجيات تبقى محدودة ومتفاوتة من بلد لآخـر داخل المنطقة، كمـا أن هناك محدوديـة في تطبيق هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع.

ويعتبـر دور المـرأة محوريـاً في الحفـاظ على البيئـة، وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف، حيث تساهم المرأة بشـكل كبير في إدارة الميـاه والطاقة والحفاظ على بيئـة نظيفـة. كمـا تسـاهم المـرأة في الاقتصـاد المناصر للبيئة من خـلال تدوير النفايات وتربية المواشـي والعمل

بالزراعـة والمحافظة على البذور حيث تنتج أكثر من نصف كمية الغذاء في العالم. فبحسـب مسح لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFood and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) لسـنة ٢٠١٠، تشـكل نسـبة النسـاء المزارعات في المنطقة ٤٣%، وهذه النسبة قابلة للارتفـاع في ظل التغيّـرات المناخية التي تدفـع الرجال إلى الهجرة للمدن بحثاً عن عمل مأجور[3]. وعلى سـبيل المثال، تعمـل أكثر مـن ٩٣% من النسـاء النشـيطات في الأرياف في المغـرب في مجـال الفلاحـة والغابـات والصيـد البحري مقابل حوالي ٦٥% من الذكور(حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغـرب). ورغم هذا العدد المهم من النسـاء اللائي يعملـن في هذه المجـالات المحافِظة عـلى البيئـة، يبقى عـدد الناشـطات البيئيـات والجمعيات النسـائية البيئية والمؤسَسـات الصديقة للبيئـة محدوداً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

"يعتبر مفهوم العدالة البيئية مفهوماً شاملاً لقضايا البيئة، يتضمن علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاقتصادية والثقافية، كما أنه مرتبط أساساً بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان".

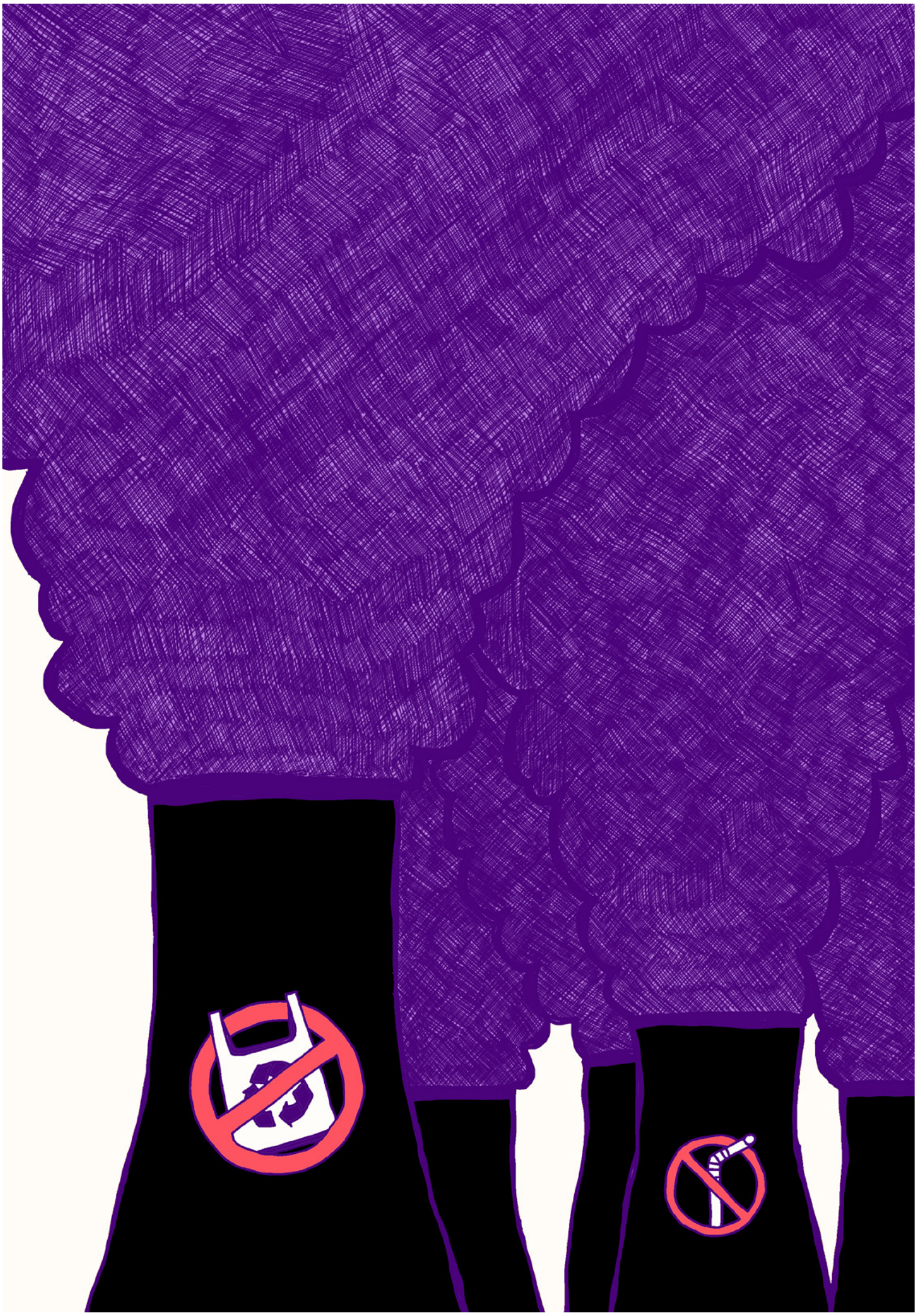

القسم الثاني

التطورات والطرق الحديثة العالمية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة والانتقال إلى الاقتصاد المناصر لها

أظهرت الدراسات أن جلّ النماذج التنموية المبنية على الاقتصاد الرأسمالي تقوم على تشجيع التراكم السريع للرأسمال المادي على حساب الاستنزاف والإتلاف المبالغ فيه للموارد الطبيعية.

وقد تسببت هذه النماذج التنموية في عدة أزمات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي. ففي المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، أدت هذه النماذج، سنة ٢٠٠٨، إلى انهيار النظام المصرفي وتوسع الدين العام ، وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية... وفي المجال البيئي، أدى الاعتماد على الطاقات الأحفورية والصناعات الملوِّثة واجتثاث الغابات إلى تسريع وتيرة التغيرات المناخية. أما في المجال الاجتماعي، فقد كرّست هذه النماذج الفوارق الاجتماعية وإقصاء وتهميش الدور النسائي وزيادة عدد الفقراء.

ومن أجل تجاوز هذه الإشكاليات الاقتصادية والبيئية، أصبح الفاعلون الدوليون الأساسيون، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund، والاتحاد الأوروبي European Union، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme، ومجموعة العشرين G٢٠، ومجموعة السبعة GV... ملزمين بالتوجه نحو اقتصاد مستدام ومدمج، يراعي بُعد العدالة البيئية، وقد أطلقوا عليه اسم الاقتصاد الأخضر. لقد عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره الصادر سنة ٢٠١١ الاقتصاد الأخضر بأنه "الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية"[4]. كما اعتبر البيان الختامي لمؤتمر ريو+٢٠ (Rio+20) "أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ونرى أنه يمكن أن يتيح خياراتٍ لمقرّري السياسات، على ألا يُنظر إليه كمجموعة من القواعد الجامدة . ونشدّد على أنه ينبغي للاقتصاد الأخضر أن يسهم في القضاء على الفقر، وفي تحقيق النموّ الاقتصادي المطّرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحسين رفاه الإنسان، وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض في تأدية وظائفها على نحو سليم".[5]

وقبل انطلاق مؤتمر ريو+٢٠،عبّرت مجموعة من الفاعلين الدوليين عن تخوفات وشكوك حول هذا الاقتصاد، ومنهم:

- جوزيف ديس Joseph Deiss، رئيس الجمعية العامة خلال افتتاح لقاء حول الاقتصاد الأخضر، حيث قال أن "هناك مخاوف من أن يكون الاقتصاد الأخضر هو مجرد شروط جديدة تعوق مسيرة هذه البلدان نحو التنمية". من المهم التأكد من أن هذه البلدان يمكن لها أن تستفيد أيضا من الفرص المتاحة.

- السيدة آشا- روز ميغيرو Asha-Rose Migiro، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، حيث أشارت بأن هناك العديد من التحديات، "لاسيما في تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة"، مشددة بذلك على الحاجة إلى تعاون دولي حقيقي.

- سورين سوندركاد كاير Soren Sondergaard Kjaer، نائب السكرتير الدائم للبيئة في الدانمارك، حيث أكد على أن المفهوم الأساسي هو الإرادة السياسية، قائلا: "عندما تطلب المؤسسات العامة والحكومات موارد فعالة وتحسين حماية البيئة—مدعومة بمبادرات سياسية—

ستقوم مؤسسات البحوث والقطاع الخاص بالابتكار— وبذلك يتم إنشاء وتسويق حلول جديدة في الاقتصاد الأخضر والمساهمة في التنمية المستدامة"[6].

لكن بالرغم من هذه التخوّفات، بدأ التحول نحو اقتصاد مناصر للبيئة بشكل فعلي. وهذا ما أكد عليه تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعددٌ متنامٍ من الدراسات التي قامت بها المنظمات العالمية والدول والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال قام برنامج إي دي أف كلايمت كور EDF Climate Corps بدراسات أكدت أن الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت خلال السنوات العشر الأخيرة إلى اقتصاد أكثر استدامة من الناحية البيئية وكفاءة الطاقة، حيث ظهرت عدة نماذج تجارية وسلع وخدمات مثل كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، في حين بذلت الشركات والمؤسسات التقليدية جهودا للحد من بصمتها البيئية. وقد أثبتت الدراسات التي قام بها هذا البرنامج بأن القطاعات الاقتصادية المناصرة للبيئة تتفوق على بقية الاقتصاد الأمريكي في مجموعة من الجوانب تتعلق بالنمو وتوفير فرص العمل، ومن أمثلة ذلك:[7]

- تشغيل أكثر من ٤ مليون شخص حسب إحصاء لسنة ٢٠١٧ مقابل ١٦٠ ألف شخص يشتغلون بالطاقات المعتمدة على الفحم.

- العديد من هذه الوظائف لها أجور أعلى من المتوسط. فمثلاً، يتقاضى العامل في تركيب الألواح الشمسية ما معدله ٢٦ دولاراً في الساعة، ويتقاضى العامل في توزيع وبيع مواد الطاقة الشمسية ما معدله ٤٥ دولار في الساعة، ويتقاضى تقني طاقة الرياح ما معدله ٢٥ دولاراً في الساعة. وهذه أجور تفوق أجور العاملين بالقطاع الخاص من غير القطاع الزراعي.

- تخلق فوائد اقتصادية محلية لأنها تدعم القوى العاملة المحلية سواء في تركيب أو صيانة أو وضع مشاريع الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

- متواجدة على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية.

- تزداد فرص العمل في الطاقات الشمسية والريحية بأكثر من ٢٠% سنوياً، أي ما يفوق ١٢% مما يوفره الاقتصاد العالمي.

وتؤكد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" صحة المعلومات حول فرص العمل حيث أشارت في تقريرها الأخير بأن عدد فرص العمل بالطاقات المتجددة قد قفز إلى ١١ مليون فرصة في سنة ٢٠١٨ بدل ١٠٣ مليون الذي سجل بسنة ٢٠١٧.[8] وقد ذكر تقرير عن منظمة العمل الدولية International Labour Organization بأن ٢٤ مليون فرصة عمل جديدة ستُخلق عالمياً بحلول سنة ٢٠٣٠."إذا وُضعت سياسات صائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضراراً". وقالت نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية ديبورا غرينفيلد Deborah Greenfield أثناء إصدار التقرير، "إن الجهود الرامية إلى الحد من الإحترار العالمي بمقدار درجتين مئويتين ستفضي إلى خلق فرص عمل أكثر من فرص العمل الضائعة والتي يبلغ عددها ٦ ملايين فرصة"[9].

وتقوم السويد مثلاً، بتدوير أو حرق ٩٩% من نفاياتها الصلبة، وتحويلها إلى طاقة لتدفئة المنازل، حيث أصبحت هذه المبادرة ناجحة لدرجة نفاذ مخزون النفايات الصلبة، واللجوء إلى استيرادها من بلدان أخرى.

كما وضعت أكثر من سبعة دول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط استراتيجيات وخطط وطنية تُعنى بالاقتصاد المناصر للبيئة، وبدأت بتغيير قوانينها لتتلاءم مع متطلبات هذا الاقتصاد. ففي المغرب مثلاً، أنجزت مجموعة من الإصلاحات (المؤسسية والتنظيمية والمالية) والسياسات التحفيزية لتحسين إدماج البعد البيئي، وتشجيع تطوير القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتوفير المياه، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة، والزراعة المدمجة، وتربية الأحياء المائية، وكذا السياحة الإيكولوجية. كما تم إقرار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة ٢٠١٢، وكذلك القانون الإطار

والـذي هـو بمثابـة ميثـاق البيئـة والتنميـة المسـتدامة سـنة ٢٠١٤. وقد تـمّ إعداد الإسـتراتيجية الوطنيـة للتنمية المسـتدامة سـنة ٢٠١٧، والتي من شـأنها تشـجيع القطاع الخاص لمضاعفة اسـتثماراته، خصوصاً في مجال الطاقات الشمسية والريحية والمدن المستدامة...

ويواجـه الانتقال إلى الاقتصـاد المناصر للبيئة عدة تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تتجلى في:

- توفير اسـتثمارات ضخمة في الإعـداد والابتكار والبحث العلمـي والتصنيع والترويج لمنتجـات مناصرة للبيئة، وهـذا أمـر ليـس سـهلاً، خصوصـا أن عائـدات هـذه الاسـتثمارات ستكون على المدى المتوسط أو الطويل، في حيـن أن العالـم اعتـاد عـلى اقتصـاد السـوق. كمـا إن بعـض الشـركات التـي اعتـادت عـلى أربـاح طائلة من الاقتصاد البني (القذر) سـتُظهر مقاومة اتجاه الاقتصاد المناصـر للبيئة، لأن تكلفة إنتاجياتها سـوف تتأثر بعد إدخال البعد البيئي كتلوث الماء والهواء.

- سـن تشـريعات وقوانين تتماشـى مـع مـا يتطلبه هذا الاقتصـاد مـن إعـادة تدويـر النفايـات، وتقوية شـبكات التطهيـر السـائل والتطهيـر الصلب، وإعادة اسـتعمال الميـاه الناتجـة عنه، وترشـيد المياه المسـتعملة في الصناعة والزراعة... وهذا يتطلب إدراكاً ومعرفة معمقة في مجـالات التغيـرات المناخيـة، سـواءً تعلـق الأمـر بالتكيـف أو بالتخفيـف مـن إنبعاثات الغـازات الدفيئة. كمـا يتطلـب معرفـة كل عناصـر الاقتصـاد المناصـر للبيئة، وربطه بمختلف التشـريعات والقوانين الأخرى، كقانـون التعمير والبناء والقوانيـن الزراعية... ومن هنا تأتي أهمية تقوية قدرات المشـرعين وضرورة استشارة الخبراء في هذا المجال.

- تأهيـل العنصر البشـري وتجويـد التعليم بما يتناسـب مـع التكنولوجيـات الجديدة في المجـالات البيئية التي يعتمـد عليهـا هـذا الاقتصـاد، كالطاقـات المتجـددة وكفـاءة الطاقـة والبنايـات المسـتدامة والسـياحة الإيكولوجيـة والنقـل المسـتدام ومهـن الزراعـة الأكثر صموداً في وجه التغيرات المناخية.

- مقاومة الدول المعتمدة أساساً في مواردها واقتصادياتها على الطاقة الأحفورية، حيث سـيكون لديها تخوف من التخـلي عـن دور الريـادة العالمية والمكانـة بين مصاف الدول الاقتصادية. إذ سيؤدي التحول نحو اقتصاد مناصر للبيئة إلى ظهور رواد جدد.

"ينبغـي للاقتـصاد الأخـضر أن يـسهم في القـضاء علـى الفقـر، وفي تحقيـق النمـوّ الاقتـصادي المطّـرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحسين رفاه الإنسان، وخلق فـرص العمـل وتـوفير العمـل اللائـق للجميـع، مـع الحـرص في الوقـت ذاتـه علـى اسـتمرار الـنظم الإيكولوجيـة لكوكـب الأرض في تأدية وظائفها على نحو سليم".

القسم الثالث

التحديات الرئيسية للاقتصاد المناصر للبيئة في المنطقة، من منظور نسوي ومنظور العدالة الاجتماعية

أشار البنك الدولي ضمن مؤشر تم نشره في ٢٠١٩، "أن النساء لا يحصلن سوى على ثلاثة أرباع ما يتمتع به الرجال من حقوق قانونية على مستوى العالم، مما يعوق قدرة النساء في الحصول على فرص عمل أو إنشاء الأعمال واتخاذ قرارات اقتصادية تصب في مصلحتهن"[10]. كما سبق له أن أكد في تقرير له تحت عنوان "المرأة أنشطة الأعمال والقانون ٢٠١٨"، "أن النساء مازلن يواجهن حواجز منتشرة على نطاق واسع ومترسِّخة في القوانين تحرمهن من الوظائف، وتمنعهن من امتلاك مشروع تجاري من خلال تقييد إمكانية حصولهن على الائتمان أو التحكُّم في ممتلكات الزوجية". على سبيل المثال، وجد التقرير أنه في اقتصادات ١٤٠ من الدول، "تُمنَع النساء من العمل ليلاً أو في وظائف مُعيَّنة في الكثير من المجالات، ومنها الصناعة وأعمال البناء والطاقة والزراعة والمياه والنقل. ويُؤثِّر هذا تأثيراً سلبياً على الخيارات المتاحة لأكثر من ٢.٧ مليار امرأة"[11].

وأشار مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Africa Gender Innovation Lab (MNAGIL) "أن المنطقة تواجه فجوة صارخة في المساواة بين الجنسين، من حيث فرص العمل، والأجور، وجمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (حيث يوجد نقص في المعرفة المتعلقة بتوجهات الرجال والنساء وآرائهم بشأن المساواة بين الجنسين)، وكذلك من حيث إمكانية التنقل، واستخدام الوسائل الرقمية والحصول على الخدمات الرقمية بأسعار معقولة، واكتساب المهارات الشخصية كعملية اتخاذ القرار والمهارات القيادية. ولا تشكل النساء، في الوقت الراهن سوى ٢١% من القوى العاملة"[12]. وتؤثر العوامل الجغرافية والجيوستراتيجية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أوضاع المرأة هناك. كما يتفاوت تأثير التغيرات المناخية—كالفيضانات والجفاف طويل الأمد وانجراف التربة والتصحر وحرائق الغابات...—على الفئات المجتمعية، بحيث تُعتبر الفئات الهشة، وخصوصاً النساء، الأكثر عرضة لمخاطرها. إذ تسكن هذه الفئات بمحاذاة الأودية أو بأحزمة المدن، وتكون غالباً محرومةً من البنى التحتية الأساسية، كشبكات الماء والكهرباء وشبكات التطهير السائل.... وبالتالي يصعب عليها الإفلات من ويلات التقلبات المناخية المفاجئة. كما ويزيد الوضع فداحةً بعض السياسات المتبعة من بعض الدول، كإقرار أنظمة ضريبية أو رفع الدعم عن بعض المواد، دون مراعاة للطبقة الهشة والفقيرة. ففي المغرب، مثلاً، تم رفع الدعم عن المحروقات دون القيام بإجراءات وتدابير موازية لحماية هذه الفئات.

وتشكل الصراعات والاضطرابات السياسية والحروب التي تعيشها المنطقة (سواء الداخلية أو فيما بين الدول) حالة من عدم الاستقرار النفسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة... كما يشكل الإرث التاريخي للفكر الذكوري، والذي نسجت حوله أعراف وتقاليد، تقييداً لدور المرأة وحدّاً من حريتها وحرمانها من الحقوق المتعارف عليها كونياً. ولا تُعتبر النماذج الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمدها دول المنطقة بأنها إقصائية وتهميشية وتفقيرية فحسب، بل يؤدي الاعتماد المبالغ فيه على إيرادات الطاقات الأحفورية إلى عدم التنويع في الاقتصاد مما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة، خصوصاً في صفوف النساء.

بالإضافة إلى ما سبق، وفي ظل الضغط على الموارد الطبيعية والخوف من نضوب الطاقات غير المتجددة، نسجل كنساء المنطقة بأن التحول إلى اقتصاد مناصر للبيئة سيواجه تحديات بنيوية. فوصول المرأة لمراكز القرار في هذه المنطقة ضعيف، حيث يُعَدّ تمثيل النساء بالمجالس النيابية والتشريعية والوزارية الأدنى بين نساء

العالم، كما أن بعض الدول لا تسمح بتولي المرأة مناصب قضائية وعسكرية وأمنية، مما ينتج عنه إقصاء وجهات النظر النسوية في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة.

لقد اهتمّت بعض الدول في السنوات الأخيرة بالتعليم الصديق للبيئة، والذي يتجلى في اعتماد استراتيجيات وتقنيات وتطبيقات وأدوات تهدف إلى المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ومواكبة التطور التكنولوجي. وقد اعتمدت على البرامج البيئية من مبان وطاقة وتشجير وخدمات، وبرزت بعض التخصصات في الجامعات والمعاهد العليا كالهندسة البيئية والإيكولوجية، والسياحة البيئية، وهندسة الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه... إلا إنه وبالرغم من ذلك لا تستفيد المرأة بنفس الشكل الذي يستفيد فيه الرجل، وهذا يعود بالأساس إلى ضعف نسبة التمدرس والمستوى التعليمي لدى المرأة، مما يفوّت عليها كسب المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا والمعارف المالية، وبالتالي تفويت فرص خلق مقاولات وشركات نسوية، وكذلك فرص الولوج لمناصب الشغل الذي سيوفرها هذا الاقتصاد.

وكنتيجة، سيزيد تكريس عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، والذي له انعكاسات سلبية على المرأة، وبالتالي على الاقتصاد العالمي. فقد صرحت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد Christine Lagarde أن الاقتصاد العالمي يفقد ٩. مليار دولار سنوياً بسبب أن المرأة لا تستفيد من نفس المستوى التعليمي للرجل، كما يمكن للدخل أن يرتفع من ١٠% إلى ٢٠ % إذا استطاعت المرأة إضافة سنة أخرى بالتعليم الابتدائي، وأن يرتفع إلى ٢٥ % إذا استطاعت إضافة سنة أخرى بالتعليم الثانوي.[13] كما أشارت تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن تعظيم المساواة بين الجنسين، وهو ما يعني زيادة استخدام رأس المال، يرتبط إيجابيا مع القدرة التنافسية، والتنمية البشرية. ويُفضي إهدار رأس المال على هذا النحو إلى تأثير سلبي معاكس.

ويشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى انعدام المساواة بين الجنسين يكلف دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، على سبيل المثال، نحو ٩٥ مليار دولار أميركي سنويا في المتوسط.[14]

كما يُلاحَظ ضعف جاهزية بعض الحكومات، وقلة إمكانياتها اللوجيستية والمادية؛ كضعف شبكات الإنذار المبكر وعدم صيانة آليات التدخل...، وعدم تأهيل مواردها البشرية لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية. إذ نرى في مجموعة من التدخلات أنّها لم تكن بالنجاعة والسرعة المطلوبة، مما أدى إلى ضياع أرواح بشرية وخسائر مادية، كان من الممكن تفادي أغلبها، كالفيضانات التي عرفها المغرب والأردن، أو حرائق الغابات التي عرفتها لبنان والمغرب...

ونعتبر أنّ تكوين وتأهيل المواطنات والمواطنين في مجال التكيف مع التغيرات المناخية، من بين أهم القضايا التي لا تتحمل الانتظار، وخصوصاً بالنسبة للمرأة الريفية باعتبارها أول المتضررين، حيث أن هذه المخاطر لا تهدد بنيتها الاقتصادية—من خلال نفوق الماشية وإتلاف المحاصيل الزراعية —فحسب بل تهدد حياتها. وللتخفيف من هذه المخاطر أصبح لزاماً على دول المنطقة إدخال بُعد التغيرات المناخية في كل قطاعاتها وخصوصاً التعليم والإعلام والصحة...

وقد بيّنت تقديرات "الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية" أن معدل تعرّض النساء للكارثة يزيد ١٤ ضعفاً عن الرجال،[15] لعدم وجود نظام آمن لحيازة الأراضي بالنسبة للنساء، وضعف الوصول للموارد الطبيعية كالمعادن والثروة السمكية والحيوانية والأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية والأراضي النادرة... ومما يزيد الأمور سوءاً، عدم وجود أو ضعف قوانين تقسيم الملكية بين الزوجين، وخاصة في حالة الطلاق، ووجود قوانين تمييزية متعلقة بالإرث، بالإضافة إلى التقاليد والأعراف. إذ تُحرم النساء من الإرث، في بعض مناطق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي يُحرمن من تملك الأراضي ورؤوس الأموال والأصول، والجدير بالذكر، أن بعض الأحزاب والجمعيات التقدمية، في مجموعة من هذه الدول، تثير الآن جدلاً ونقاشاً سياسياً كبيراً حول الإرث. وهكذا نرى أن المرأة، في الأقاليم النامية بوجهٍ عام، تملُك فرصاً

أقل لتسـخير موارد الأراضي مما يملُكه الرجل. ويتضِح من حـالات البُلدان النامية التي استُحصِلت منها بيانات تقرير "المـرأة في قطـاع الزراعة: سـد الفجوة بين الجنسـين من أجـل التنمية"، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحـدة، أن مـا يتراوح بيـن ٣% و٢ % فقط من كُلّ مُلاك الأراضي هُم من النساء. بل تصل مساهمة المرأة في القوى العاملـة الزراعيـة إلى معدلاتٍ أعلى من ذلـك بكثير، لتتراوح بين ٢.% و٥.% في أقاليم العالم النامية.[16] وكنتيجة، تُحرَم المـرأة مـن التمكيـن الاقتصـادي، لأن الأرض هي قاعـدة لإنتاج الأغذية، وتوليد الدخل، وضمان للائتمانات، ووسيلة لتحقيق مدخرات للمستقبل.

ورغـم صعوبة هذه التحديات فـإن بعض المنظمات على قِلَّتها تعمل على إدراج النوع الاجتماعي والاقتصاد المناصر للبيئـة في أجنـدات اشـتغالاتها، كالمجموعـة الرئيسـية للمـرأة Women's Major Group، والتحالـف الـدولي للمـرأة International Alliance of Women، والشـبكة العالميـة للحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية International Network for Economic, Social and Cultural Rights (ESCR)، وهيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة UN Women، إلا أنها تبقى دون تطلعاتنا كنسويات المنطقة.

"تُعتبر النماذج الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمدها دول المنطقة بأنها إقصائية وتهميشية وتفقيرية فحسب، بل يؤدي الاعتماد المبالغ فيه على إيرادات الطاقات الأحفورية إلى عدم التنويع في الاقتصاد مما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة، خصوصاً في صفوف النساء".

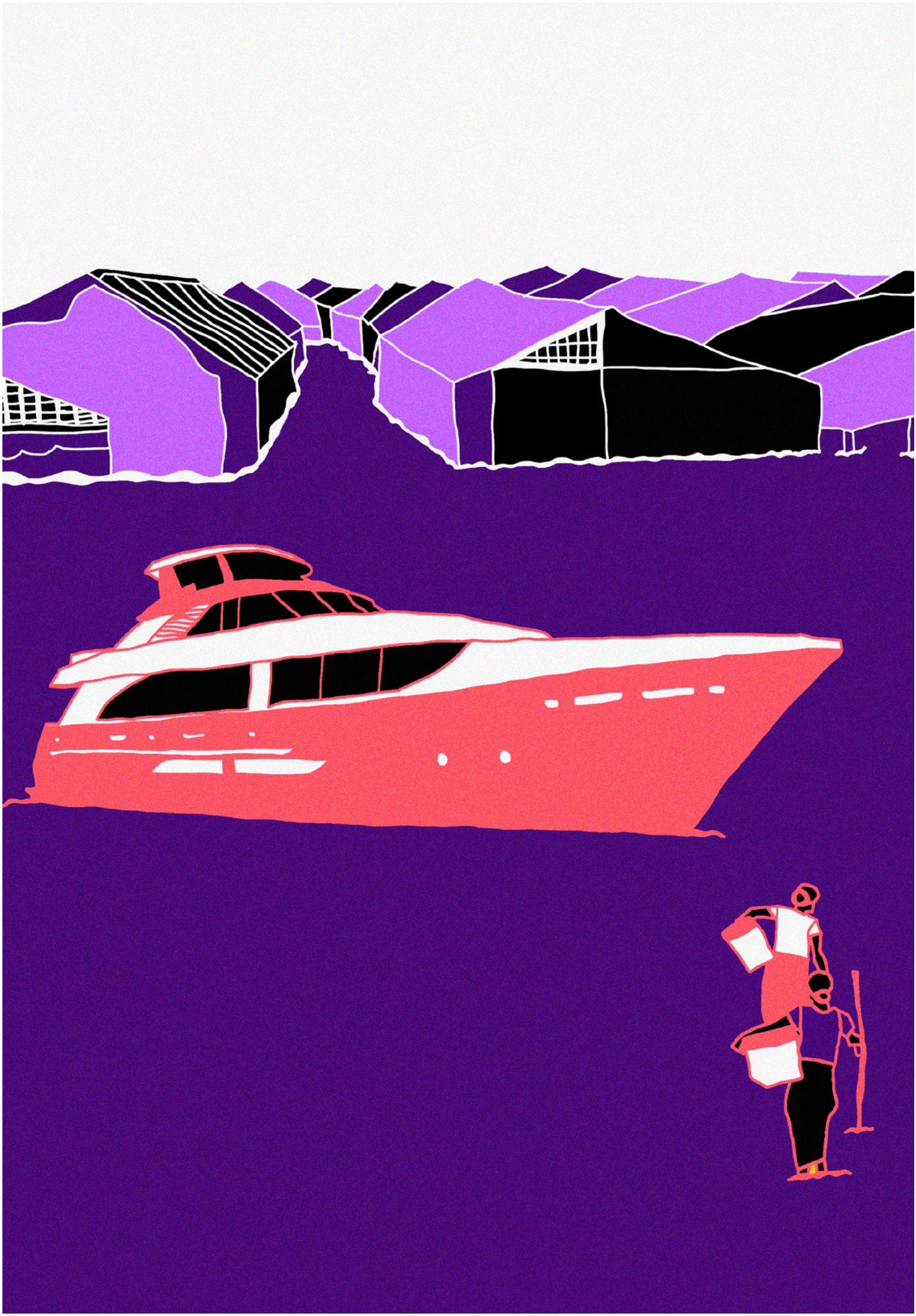

القسـم الرابـع

وجهات نظر نسوية حول الاقتصاد المناصر للبيئة: دافع النقاش

يجـب أن لا نعتبـر بـأن الانتقـال إلى اقتصاد مناصـر للبيئة سـيتبعه الانتقـال الأتوماتيكـي إلى العدالـة الاجتماعيـة والمسـاواة بيـن المـرأة والرجـل، لأنـه اعتـادت عقليـات الفاعـل الاقتصـادي والسياسـي والاجتماعـي عـلى الإقصاء والتهميـش وعـدم المسـاواة وعـدم تكافـؤ الفـرص، نتيجـة هيمنة الفكر الذكوري والرأسـمالي. فقـد أكدت لنا التجارب السـابقة أنه تمّ التوافق بين جلّ الدول بخصوص تحقيـق المسـاواة والتنميـة، مـن خـلال عـدة مؤتمـرات للأمـم المتحـدة واجتماعـات القمـة المعنيـة بالمـرأة؛ ابتـداء مـن المؤتمر العالمـي الثالث للمـرأة (نيروبي ١٩٨٥) Third World Conference on Women، ووصـولاً إلى أهـداف التنمية المستدامة لسـنة ٢٠١٥ Sustainable Development Goals، والـذي خصـص الهـدف الخامـس منـه للمسـاواة وربطـه بجـل الأهـداف ١٧ الأخـرى. كما سـنّت بعـض دول المنطقة سياسات وطنية ترمي للمساواة وتكافؤ الفرص والمناصفـة، حيث أقرّ الدسـتور المغربي، مثـلاً، في فصله ١٩ عـلى السـعي نحـو المناصفة، وأسّـس هيئـة المناصفة ومكافحة كل أشـكال التمييز... بالإضافة إلى ذلك، صادقت كل دول المنطقـة عـلى اتفـاق باريـس للمنـاخ "كـوب ٢١" Conference of the Parties (COP ٢١)، الرامـي الى الحـد مـن التغيـرات المناخيـة، وجعل ارتفاع درجة حـرارة الأرض دون ٢ درجـات مئوية، والسـعي نحو جعلهـا دون درجة ونصف، وقيـام معظـم دول المنطقـة بسـن سياسـات وخطـط وطنيـة، وتجديـد ترسـانتها القانونيـة المتعلقـة بالبيئـة والتنميـة المسـتدامة، لتتماشـى مـع الاتفاقـات الدوليـة التـي ترمـي إلى الحد مـن التغيـرات المناخية، سـواء تعلق الأمـر بالتكيف أو بالتخفيف، والاتجـاه نحو اقتصاد مناصر للبيئـة. لكـن، وبالرغم من كل مـا ذكرناه، لا زلنـا بعيدين كل البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية، والمسـاواة بين الجنسـين، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسـياً وثقافياً وبيئياً.

كما نعتبر أن عدم وجود المرأة الحاملة للفكر النسـوي في مراكز صناعة القرار، سيعيد إنتاج نفس النماذج التشريعية والقانونيـة والاقتصاديـة، والتـي ظلـت تُقصـي المـرأة وتهمِّش أدوارها.

وتمتلـك النسـاء كفـاءات محليـة متميـزة، يمكـن أن تسـاعدهن على إيجاد عمـل في الاقتصاد الأخضـر، كالزراعة البيولوجيـة، والسـياحة البيئيـة والإيكولوجيـة، وتدويـر النفايات، وإدارة وترشـيد الميـاه والمحافظة على البيئة... لكننـا نلاحـظ أن المرأة ما زالت تعاني من مختلف أشـكال الإقصاء والتمييز والتهميش، وذلك من خلال عدم السماح لهـا بامتـلاك الأراضـي وحرمانهـا مـن الإرث وعـدم إعطائها الحـق في اتخاذ القرار لتنفيذ إجراءات إعـادة تأهيل الأراضي. كمـا تتفشـى في صفوفهـا أكبـر معـدلات الأمية والفقر، وتعاني من ظروف عمل تنتهك حقوقها الإنسانية، خاصة في القطاعـات غير المهيكلة؛ إذ تعمل أكثر من ٨ سـاعات يوميـاً، وتتقاضى أجـوراً أقل من تلك التـي يتقاضاها الرجل، إضافةً إلى تعرضها للتحرش والاسـتغلال الجنسـي وغياب الضمـان الاجتماعي والتغطية الصحيـة، وقد تتعرض في بعض الحالات أيضاً للأضرار الصحية المرتبطة باسـتعمال المبيـدات الكيماويـة. ويمكننا أن نعـزي هذا كله إلى عدم تمكيـن المـرأة مـن الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والبيئيـة، وإلى القيـود المجتمعيـة والأعـراف والتقاليد. وقد يكمن فشل جل السياسات في عدم إشراك المـرأة الحاملـة للفكر النسـوي في صنـع القـرارات ووضع الاسـتراتيجيات والخطـط، ومن هنـا تبرز ضـرورة الانخراط في المنظمـات النقابيـة التـي تدافـع عـن حقـوق النسـاء العاملات ومنهن النسـويات أو تأسـيس نقابات أخرى ذات توجّه نسوي.

ويتطلـب منـا كنسـويات العمل مـن أجل تمكيـن المرأة والحصـول على حقوقها، كما هو متعارف عليه سـواء من

خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)، أو مناهج بيجين Beijing Platform for Action، أو أهداف التنمية المستدامة وخصوصا الهدف الخامس، وكذلك أيضاً من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights. ويعتبر تحفيز الطالبات للتوجه نحو الاختصاصات الجديدة بالجامعات المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية من أهم الفرص التي يجب علينا استغلالها، إذ ستمكِّن النساء من إيجاد وظائف لائقة خاصة في مجال الهندسة، وتأسيس شركات ومقاولات نسوية، وبالتالي تعزيز قدرات المنظمات والهيئات النسائية والجهات الفاعلة النسوية لتكوين تحالفات قوية ترافع في الموضوع. كما ستتمكن النساء بذلك من المشاركة في النقاشات الدائرة حول الاقتصاد المناصر للبيئة، خصوصاً في مؤتمرات الأطراف الخاصة بالتغيرات المناخية، والتي تبني سياساتها في غياب وجهة نظر النسويات. إن هذا الأمر يحتِّم علينا تأسيس شبكة قوية وفعالة، تضم نساء ناشطات ومؤثرات في مختلف المجالات، وكذلك أن نكون ممثلات ومتحالفات مع مجموعة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية المؤثرة في القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، كالبرلمانات والأحزاب السياسية والتحالفات الاقتصادية والقطاع الخاص وهيئات الأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني، وكذلك وجوب التنسيق معهم من أجل إدماج بعد المرأة والاقتصاد البيئي في أجنداتهم.

"عدم وجود المرأة الحاملة للفكر النسوي في مراكز صناعة القرار، سيعيد إنتاج نفس النماذج التشريعية والقانونية والاقتصادية، والتي ظلت تُقصي المرأة وتهمِّش أدوارها".

قائمة المراجع

1 وكالة حماية البيئة الأمريكية (nd): العدالة البيئة: https://www.epa.gov/environmentaljustice. تم الولوج الية في المرة الاخيرة في (١٧-٣-٢٠٢٠).

2 البنك الدولي (٢٠٠٨): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مذكرة قطاعية البيئة. متوافر على موقع: http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/ENVIRONMENT-BRIEF_ARB_2008AM.pdf تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٨-٣-٢٠٢٠).

3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١١): حالة الأغذية والزراعة - المرأة في قطاع الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. متوافر على موقع: http://www.fao.org/3/a-i2050a.pdf تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٣-٣-٢٠٢٠).

4 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١): نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لواضعي السياسات. فرنسا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متوافر على موقع: https://www.uncclearn.org/sites/default/files/inventory/unep119_arb_0.pdf تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٣-٣-٢٠٢٠).

5 الأمم المتحدة (٢٠١٢) : الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+ ٢٠: المستقبل الذي نصبو إليه. ريو دي جانيرو: الأمم المتحدة. متوافر على موقع: https://rio20.un.org/sites/rio20.un.org/files/a-conf.216-l-1_arabic.pdf.pdf. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

6 الأمم المتحدة (٢٠١١): إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : نحو اقتصاد أخضر. متوافر على موقع https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/path-towards-green-economy.html تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

7 Environmental Defense Fund Climate Corps and Meister Consultants Group) 2018 :(IN DEMAND: Clean Energy, Sustainability and the New American Workforce. Boston: Environmental Defense Fund Climate Corps. Available at: http://edfclimatecorps.org/sites/edfclimatecorps.org/files/casestudy/edf_in_demand_clean_energy_sustainability_and_the_new_american_workforce.pdf. Last accessed on (19-3-2020).

8 International Renewable Energy Agency (2019): Annual Review: Renewable Energy and Jobs. United Arab Emirates: International Renewable Energy Agency. Available at: https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2019/Jun/IRENA_RE_Jobs_2019-report.pdf. Last accessed on (19-3-2020).

9 منظمة العمل الدولية (٢٠١٨): الاقتصاد الأخضر سيوفر ٢٤ مليون فرصة عمل في المستقبل. متوافر على موقع: https://news.un.org/ar/story/2018/05/1008382. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

10 البنك الدولي (٢٠١٩): بيان صحفي رقم:DEC/١٢٨/٢٠١٩ :رغم المكاسب التي تحققت، تواجه النساء عوائق في مجال الحقوق القانونية التي تؤثر على العمل. متوافر على موقع : https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/02/27/despite-gains-women-face-setbacks-in-legal-rights-affecting-work. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

11 البنك الدولي (٢٠١٨): بيان صحفي رقم:DEC/١٢٣/٢٠١٨ :حكومات عديدة تتخذ خطوات لتحسين الاحتواء الاقتصادي للمرأة، لكن الحواجز القانونية مازالت شائعة. متوافر على موقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/03/29/many-.governments-take-steps-to-improve-womens-economic-inclusion-although-legal-barriers-remain-widespread. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

12 البنك الدولي: مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظرة عامة. متوافر على موقع: https://www.albankaldawli.org/ar/programs/mena-gender-innovation-lab تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

13 Christine Lagarde (2014): The 3 L's of women's empowerment. The Beijing Platform for Action, UN Women. Available at: https://beijing20.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2014/8/oped-christine-lagarde. Last accessed on (19-3-2020).

14 Isabella Lövin And Ngozi Okonjo-Iweala (2017): Bamboo bikes are helping drive economic growth and equality, Here's why. World Economic Forum. Available at: https://www.weforum.org/agenda/2017/05/bamboo-bikes-and-economic-growth-are-linked-heres-why/. Last accessed on (19-3-2020).

15 لمي الشافعي (٢٠١٢): في مواجهة الكوارث النساء يُعدن حياكة نسيج مجتمعاتهن والرجال يعيدون بناء هياكلها. جريدة الحياة. متوافر على موقع: https://www.preventionweb.net/news/view/29440. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

16 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١١): ضرورة رأب الفَجوة بين الجِنسين في القطاع الزراعي. متوافر على موقع http://www.fao.org/gender/news/detail/ar/c/52270/. تم الولوج إليه في المرة الأخيرة في (١٩-٣-٢٠٢٠).

النسوية السياسية

POLITICAL FEMINISM

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

www.fes-mena.org/topics/political-feminism